# إعادة اكتشاف الحوكمة من منظور تاريخي: قراءة في السياقات والتصورات

***Rediscovering governance from a historical perspective: A reading of contexts and perceptions***

**عادل مبرك** *
**جامعة الوادي –الجزائر-**
*Mabrak-adel@univ-eloued.dz*

**خالد بقاص**
**جامعة الوادي–الجزائر-**
*beggaskhaled.85@gmail.com*

**تاريخ الاستلام: 2021/11/10 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/18 تاريخ النشر: 2021/12/31**

**ملخص:**

يُشكّل مفهوم الحوكمة بناءً جدليًا على المستوى الابستمولوجي، بالرغم من خلفياته العميقة في التاريخ السياسي. وبهدف تقديم رؤية تركيبية ودقيقة لسياقات إعادة اكتشافه، استعان الباحث بمنهج تاريخي، وذلك من أجل تقصّي بداياته الصامتة، وَرصد الحركيات التي طبعت المفهوم وانقطاعاتها. وقد توصّلت الدراسة إلى أنّ الحوكمة مفهومٌ يتمّ تصوُّره وفق التحوّلات التّاريخية التي تعرفها المجتمعات، ويتمّ توظيفه وفق أجنداتٍ محلية (الحوكمة الحضرية)، وطنية (نموذج حوكمة الدّولة في الصين)، إقليمية (الحوكمة الأوروبية)، دولية (الحكم الراشد) أو عالمية (الحوكمة العالمية).

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة؛ حوكمة الشركات؛ الحوكمة الحضرية؛ الحوكمة الأوروبية؛ الحكم الراشد؛ الحوكمة العالمية.

***Abstract:***

*The concept of governance constitutes a conflicting structure at the epistemological level, despite his deep background in political history. In order to provide a synthetic and accurate view of the contexts of his rediscovery, the researcher used a historical-genealogical approach. This is in order to investigate its silent beginnings, and to monitor the dynamics that marked the concept and its interruptions. The study concluded that governance is a concept that is conceived according to the historical transformations that societies are experiencing, and it is employed according to local (urban governance), national (China's state model of governance), regional (European governance), international (good governance) or global (global governance) agendas.*

***Keywords**: governance; corporate governance; urban governance; European governance; good governance; global governance.*

* المؤلف المراسل

**مقدّمة**

يبدو أنّ البحث الجينيالوجي والابستمولوجي في مفهوم الحوكمة يكشف عن مضامين مهمة تندرج في إطار اللامفكَّر فيها عربيًا، ذلك أن مفهوم الحوكمة باعتباره مفهوما مركزيًا في الفكر السياسي الغربي يكون قد عرف تحولات جذرية بين الحقبة والأخرى. فهل يمكن تفسير هذه الحركية التي عرفها مفهوم الحوكمة بمحاولات الهيمنة الغربية من خلال تنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي مع فرض تصورات منمذجة لأساليب الحكم؟ أم هي حركية تخلق في ذاتها و بذاتها آليات جديدة للحكم بما يتناسب وخصوصيات كل بيئة ومتطلبات كل ظرف؟

## المبحث الأول

## الإشكاليات الابستمولوجية لمفهوم الحكامة

قبل تحليل طبيعة مفهوم الحكامة، يجدر الإشارة إلى أن مفهوم **الحكامة Governance** قد أنتج إشكاليات معرفية تُصَعّب من حصر مفهومه وتحديد مدلولاته، منها ما يتعلق بالإشكاليات التي يطرحها على مستويات التعريف، الترجمة والنموذج[1].

### المطلب الأول: إشكالية الترجمة

أي عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغتين الإنجليزية والفرنسية، بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها: إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة، الحكمانية، الحاكمية، الحكم، كوفرننس. والملاحظ أن هناك تجاذبات في ترجمة المفهوم؛ فمثلا نجد أنّ البعض ترجم هذا المصطلح على أنه (الحوكمة) لكن البعض الآخر رفض هذه الترجمة، لأنها ارتبطت بشدّة بالهيئة الحاكمة، بينما تبنّت منظمة الأمم المتحدة مصطلح (الحاكمية)، إلا أن هذا المصطلح له دلالاته في التراث الفكري الفقهي السياسي العربي الإسلامي من خلال مفهوم (الحاكمية لله) لسيد قطب. ومن المفكرين العرب نجد مُحَمَّد عابد الجابري الذي يرى بأن ترجمة **Gouvernance** إلى اللغة العربية، مع الأخذ بجميع جوانب المفهوم غير ممكن، وقد اقترح أن يتمّ نطق الكلمة كما هي في اللغات الأجنبية مع كتابتها بأحرف عربية (كوفرننس) على غرار الديمقراطية مثلا.

### المطلب الثاني: إشكالية التعريف

أي الجدل حول طبيعة المفهوم ومحتواه؛ فمن الصعب وضع تعريف بسيط، واضح وشامل لجميع عناصر الظاهرة يمكن تعميمه على جميع المجتمعات، مما يؤدي إلى التضحية بوضوح المعنى في سبيل الشمولية. كما

قد يُفرط الباحث في التبسيط مما يعيق الفهم الجيد للظاهرة أو أن يعكس التعريف خصوصيات مجتمع بعينه؛ فتنتفي صفة العمومية والعالمية من التعريف.

**الفرع الثالث: إشكالية النموذج**

تتمثل هذه الإشكالية في البحث عن إطار قيمي موحّد يجمع بين مختلف المنظومات القارية والحضارية، ويسمح بتعميمها على مستوى كوني، إذ يرى البعض أنها تعكس منظومة من القيم تعكس تجربة تاريخية غربية. وعليه من الصعب إيجاد نموذج عام للحكامة يصلح لكل مجتمع بخصائصه، لكن هذا لا يعتبر سببا في بقاء الدول المتخلفة على ما هي عليه، بل عليها الاجتهاد في إيجاد آليات للحكامة تتماشى مع أوضاعها وخصائصها[2].

نستشف من خلال مسار التحليل السابق الذي أبان عن إشكاليات يطرحها مفهوم الحوكمة سواء على مستوى الترجمة، المفهمة أو النمذجة أنّ التأسيس للحوكمة في بيئة ما يطرح مسألة الحكامة وجدلية القيم والمؤسسات والسياسات؛ فمصطلح **الحوكمة governance** في أصله مفهوم محايد وخالٍ من الحكم على القيمة[3]، إذ أنّه يُعبّر عن ممارسة السّلطة السّياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده. ومن المُدرَك أنّ مفهوم **حوكمة governance** هو أوسع من مفهوم **حكم government**، لأنّه يَشمل، إضافةً إلى ما تقوم به أجهزة الدّولة الرّسمية من ممارسات، جميع أعمال المؤسّسات غير الرّسمية، وكلّ ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، كما لا يخرج من إطاره عمل القطاع الخاص[4]. أمّا مفهوم **صالح** أو **رشيد** ربطًا بالحكم **good** or **rational governance**؛ فإنّه -بالنسبة للمختص في السياسة **Le-politiste** يتوافق مع نظام القيم في عملية إضفاء الشرعية على الأنظمة السّياسية[5]، كما يُنظر إلى **الحكم الصالح** أو **الرّشيد good** or **rational governance** على أنّه أداةٌ أيديولوجية تدعو إلى الحد الأدنى من سياسة الدّولة وتؤكّد على الدّور التنظيمي للسّوق[6]. لكن، إضافة صفة تدعو إلى إصدار أحكام على نوعية إدارة الحكم في بيئةٍ معينة، تُصبح في هذا الإطار غير موضوعية لسببين؛ **أولًا**. تتّخذ إدارة الحكم –أي عملية ممارسة السلطة- أشكالا متنوّعة عبر البلاد وعبر الأزمنة، **ثانيًا**. ما قد يعتبره مجتمعًا ما جيدًا، قد ينظر إليه مجتمعٌ آخر بمنظورٍ سلبي، أو قد ينتقده المجتمع نفسه في مرحلةٍ لاحقة من تطوّره[7]. ويرى **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD** أنّ إدارة المجتمعات من خلال الحكم تنطلق في **ثلاثة اتجاهاتٍ**، تتكامل وتترابط لإنتاج **الحكم الصالح** أو **الرشيد، أوّلها. سياسي**، وهو ما تعلّق بذات السّلطة السّياسية من حيث شرعيتها، **ثانيها. التقني**، الذّي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامّة، وحول مدى كفاءتها وفاعليتها، أما **الثالث**. فهو **الاقتصادي-الاجتماعي**، وَيُقصد به كلّ ما تعلّق بطبيعة

بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدّولة من جهة، وطبيعة السّياسات العامّة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين وطبيعة علاقاتها الخارجية من جهة أخرى[8]. هذا النّمط من الحكم –حسب PNUD دائمًا- يعتني بنظام القيم والسّياسات والمؤسّسات التي يُدير بها المجتمع شؤونه الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية من خلال التفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني (أصحاب المصلحة **Stakeholders** )[9].

## المبحث الثاني

## تاريخانية* مفهوم الحوكمة

يُعد **أفلاطون Platon** أوّل من وظّف الفعل **kubernáo (Κυβερνάω) -قيادة السفينة أو الدبّابة conduire un navire ou un char-** بمعناه المجازي: **حكم الأفراد gouverner les hommes**؛ حيث أراد أن يُبيّن من خلال استدعائه لهذه الكلمة من مجال استعمالها العسكري وتوطينها في حقل السياسة بأنّ إدارة المدينة تتطلب فردًا يجلس وحده على رأس الدّولة، يحكم ويسيطر على كلّ شيء، بنفسِ الطّريقة التي يحتلّ فيها الرُبّان موقعًا استراتيجيًا في قيادة السفينة، متسلِّحًا بسُلطاتٍ ومسؤولياتٍ كبيرة. وهكذا ارتبط فعل **gouverner** بالهيمنة الهرمية لشخصٍ على آخرين. أخذت اللاتينية عن الإغريقية هذا المعنى المزدوج، وذلك في الفعل **guberno**، وَالذي غالبًا ما تمّ توظيفه بمعناه المجازي من قِبل مفكّري تلك الحقبة -على غرار **شيشرون Cicéron، تيت ليف Tite Live، وَسينيكا Sénèque**-. ومن هذا الفعل اللاتيني ظهر اسم **gubernatio**، بالمعنى المزدوج: قيادة السّفينة وَحُكم النّاس، كما ظهر لاحقًا -في بداية العصور الوسطى- اسم **gubernantia**، بمعنى واحد ومكافئ لكلمة الحكم **gouvernement**، وهو ما يُدلّل على أنّ اللغات الأوروبية الوليدة حوالي **القرن 13**، كانت تخلُق أحيانًا كلمتين غير متمايزين في المعنى (مترادفتين) أو تكتفي بواحدة؛ فتُرجمت **gubernatio** وَ**gubernantia** إلى الفرنسية **gouvernement** وَ **gouvernance**، وإلى الإسبانية **gobierno** وَ**gobernanza**، وَإلى البرتغالية **governo** وَ**govrnança**، وإلى الإنجليزية **government** وَ**governance**. على عكس، الإيطالية، الألمانية، الهولندية والسويدية...، التي لم تخلق ما يُكافئ كلمة **gouvernance** في المعنى، ما حذا بها إلى اعتماد المصطلح الإنجليزي **governance**[10].

إنّ المسافة التي قطعتها عودة ظهور مفهوم الحوكمة تجعل من الممكن تسليط الضوء على العصور الثلاثة لمفهوم الحوكمة[11]:

**المطلب الأول: العصر الأول للحوكمة**

في اللغة الفرنسية القديمة، وتحديدًا في **القرن 13**، أُستخدم مصطلح **gouvernance** للوهلة الأولى كمرادفٍ لمصطلح **gouvernement**: فن أو طريقة الحكم **art ou manière de gouverner**، وبدايةً من عام **1478**، استخدمه قاموس **Le Robert** كمصطلح قانوني لتحديد بعض أقاليم الشَمال الفرنسي التي تتمتّع بوضعٍ إداريٍ خاص تحت الولاية الهولندية[12] **( Baillages de l'Artois et de la Flandre)**. قبل أن تُوظّف عام **1679** بمعنى أوسع في سياق عائلي بحت: **أعباء المربية المرتبطة بالعائلةCharge de la gouvernante attachée à la famille**[13]. بالموازاة مع ذلك، مرّ مصطلح **governance** في **القرن 14** إلى اللغة الإنجليزية بمعنى: عملية أو طريقة الحكم **action ou manière de gouvernance**[14]. تمّ التعامل بهذا المصطلح من قبل المحامي الإنجليزي **السير جون فورتكيو Sir John Fortescue** في كتابه **حكم إنجلترا The Governance of England** عام **1471**[15]، وذلك للتّعبير عن التعاون بين السّلطة الملكية والبرلمانات[16].

**المطلب الثاني: العصر الثاني للحوكمة**

أثناء **عصر الأنوار**، جعل فلاسفة هذا العصر من السّلطة الهرمية الواحدة العنصر المركزي لمفهوم **gouvernement**[17]. وغالبًا ما أكد علم الاجتماع التاريخي على الظاهرة العالمية لمركزية **الدولة-ليفياثان** في السلطة. ومع ذلك، قادت دراسات مونوغرافية دقيقة إلى التخفيف من هذا الحكم (**الحكومة المحلية في أميان في القرن الثامن عشر "Le gouvernement local à Amiens au XVIII siècle**)[18]. في حين اتسمت عملية تحديد مفهوم **gouvernance** بالفوضوية، وارتبط هذا المفهوم بالتسويات المتبادلة بين المصالح الإجتماعية والاقتصادية. كما استُخدم مفهومي **gouvernement** و**gouvernance** في نقاشات الفلسفة السياسية المنادية بتغيير النظام القديم، حيث ارتبط مفهوم **gouvernement** بالملكية المطلقة بينما ظهر مفهوم **gouvernance** كبديل يفرض التوازن بين السلطتين الملكية والبرلمانية (**Montesquieu**)، لكن هذا الاستخدام كان ضعيفًا، لتسقط عبارة **gouvernance** في الإهمال خلال **القرن 19**. في هذه اللحظة، يمكننا أن نرى السبب الذي يكمن وراء تمايز كلمتي **gouvernement** و**gouvernance**، وأصول الغموض الذي يحيط بمعنى مفهوم الحكم[19].

## المطلب الثالث: العصر الثالث للحوكمة

### الفرع الأول: حوكمة الشركات

**في ثلاثينيات القرن 20.** تمّ تسجيل ولادة جديدة لمفهوم **governance** بين الاقتصاديين المؤسساتيين الأمريكيين، وأدى استيرادها الحديث إلى فرنسا من خلال العلوم السياسية إلى انعكاس فريد للمعنى. في عام **1937**، نشر اقتصادي شاب، اسمه **Ronald Coase**، مقالًا قصيرًا ذو وزنٍ كبير: **طبيعة الشركة The Nature of the firm**، بفضله فُتح مسار بديل للمسلمة التقليدية للتبادل الأمثل بواسطة الأسواق والأسعار، حيث قدّم **كوس Coase** مساهمته كما يأتي: بما أن التنسيق من قِبل السوق يفرض تكاليفًا للتعاملات (المبادلات)، ولأن الأسعار لا تتيح الفرصة للتصرف في كل الأحوال؛ فإنّ التنسيقات الداخلية للشركة تسمح بتخفيض تكاليف تعاملات السوق. إن القيام بذلك، يعطي أساسًا اقتصاديًا للشركة الكبيرة يمكن ملاحظته إمبريقيًا في الولايات المتحدة في سنوات **العشرينيات والثلاثينيات**؛ فالشركة لا تنمو بخلق وضعيات احتكارية فقط، بل لأنها شكلٌ أكثر فاعلية من السوق في تنظيم بعض التعاملات. تسمى العمليات التي تنتظم من خلالها الشركة لتحقيق هذا الإجراء الأكثر فاعلية **حوكمة الشركات The corporate governance** [20]. لم يكن لهذا المقال تأثير يُذكر لما يربو عن **ثلاثين** سنة، قبل أن يُعاد اكتشافه سنوات **السبعينيات** على يد **التيار المؤسساتي الجديد Le courant néo-institutionnaliste**، وعلى رأسه **Oliver Williamson**، الذي انتهى إلى تعريف **La gouvernance** بأنّها التدابير التي تنفّذها الشركة للقيام بالتنسيق الفعّال الذي يندرج تحت سجلين: بروتوكولات داخلية عندما تكون الشركة مُدمجة (**hiérarchie** كما يسمّيها **Williamson**)، أو العقود، الشراكة، واستخدام المعايير عند الانفتاح على مقاولين فرعيين. لذا؛ فإنّ المسألة هنا تتعلق بدراسة أنماط التنسيق البديلة للسوق، الاقتصادية بشكل أساسي (المؤسسات)، والخالية من أي بعد سياسي [21].

### الفرع الثاني: الحوكمة خارج عالم الشركات

يبدو أنّ أتباع **الديمقراطية التشاركية من القرب La démocratie participative de proximité** في نسختها التقدمية التي انبثقت عن الحركات الاجتماعية الحضرية وأيديولوجيات التسيير الذاتي في **الستينيات والسبعينيات** كانوا السبّاقين في استخدام مفهوم **governance** خارج عالم الشركات، وإن كان ذلك ضمن حالةٍ عامّة غير مسماة [22].

**الفرع الثالث: الحوكمة الحضرية**

في نهاية سنوات **السبعينيات**، تم استيراد الفكرة إلى مجال العلوم السياسية **بإنجلترا**، وذلك عندما موّلت الحكومة برنامجًا بحثيًا لإعادة تنظيم السلطة المحلية[23]. وبالرجوع إلى الخلف قليلا، نجد بأن **القرن التاسع عشر** قد شكّل العصر الذهبي لـ**نظام الحكم المحلي Local government system** بإنجلترا؛ يشرح **J. Garrard** جيدًا كيف أنّه منذ العام **1942** لم تتوقف عملية إصلاح هذا النظام ورؤية مسؤولياته تتقلص لصالح الدولة أو الوكالات الفنية أو المنظمات الاجتماعية الكبيرة. كما مثل انتخاب **المحافظين** في عام **1979** منعطفًا مهمًا وبداية هجوم مباشر على نظام الحكم المحلي. تمّ حل **مجلس لندن الكبير Great London Council** وأصبحت الحكومات المحلية محل مساءلة الحكومة المركزية، واتهمتها علنًا بأنّها جهاز غير فعال ومُكلِف للغاية، كما باشرت حكومة **مارغريت تاتشر** سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى الحد من صلاحياتها من خلال تعزيز المركزية وخصخصة بعض الخدمات العامة. ومع ذلك، لم تختف الحكومة المحلية في بريطانيا، بل أُعيد هيكلتها. لذلك، فإن التاريخ الحديث هو تاريخ استعادة السلطة من قبل المركز الذي يُخفي مواجهة سياسية بين المحافظين والعمال. لقد ظلّ المثقفون الإنجليز لوقتٍ طويل يندّدون بالأصول النيوليبرالية لهذه الإصلاحات، وقد شَغلهم هذا الإجراء لأكثر من **10** سنوات، قبل أن يقرّروا في **أوائل التسعينيات** أخذ العالم كما هو ومراعاة المشهد المؤسسي المحلي الجديد. ولكن، كيف نسمي ما سيتم إعادة بنائه على أنقاض الحكومة المحلية **Local government**؟ **الحكومة المحلية الجديدة The new local government**؟ **الحكومة التمكينية The enabling government**؟[24]. وسرعان ما اختار الباحثون الذين درسوا هذه التحولات في أنماط حكومة المؤسسات المحلية الإنجليزية مصطلح **L'urban governance** من أجل تصنيف أبحاثهم وتمييزها عن فكرة الحكومة المحلية المرتبطة بالنظام اللامركزي السابق، والذي أدانته السلطات[25]. لقد مثّلت بالنسبة لهم الطريقة المثلى للقول بأنّ المؤسسات المحلية الإنجليزية (**الإدارات المباشرة لباتلي Les administrations directes de Batley**) لم تعد الجهات الفاعلة الوحيدة في العمل العام المحلي[26].

في فرنسا، لم تأخذ الأعمال الحديثة في مجال العلوم السياسية مسار **The corporate governance** في الحسبان، وأقحمت مصطلح **La gouvernance** في سياق تبرير حالة التشبيك التنظيمي المتزايد للسلطة المحلية، والتي مرّت من نظام إدارة يتمحور حول الدولة والمؤسسات المحلية **Le modèle stato-centré et hiérarchisé**، إلى نظام يتمحور حول المنتخبين المحليين -ولاسيما منتخبي المدن الكبرى- الذين قاموا بأوسع لجوء للأسواق، الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

التفويض، والتعاقد على الالتزامات. في استخدام مقلوب لمفهوم واضح بين الاقتصاديين المؤسساتيين[27].

### الفرع الرابع: الحكم الراشد

خلال **عقد الثمانينيات**، اضطرّت بلدان الجنوب التي سقطت في قبضة المديونية المفرطة من جرّاء انهيار أسعار المواد الأساسية في السوق الدولية، والارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة الذي أقرّته الولايات المتحدة سنة **1979**، إلى اتباع إصلاحات اقتصادية (خطط التكييف والتثبيت الهيكليين) وفق وصفات خبراء الوكالات الدولية الكبرى للمساعدة على التنمية، والتي سُمّيت باستراتيجيات الحد من الفقر[28]، لكنّها باءت بالفشل، وفي عام **1989**، وضع تقرير **البنك العالمي** حول **"التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام From Crisis to sustainble Growth"** أسس التفكير الذي يُسهم في إعادة اكتشاف مفهوم الحوكمة **governance**. حيث تمّ وصف الأزمة في المنطقة كأزمة **حكم**، وأرجع الخبراء السّبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بهذه الدّول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات نفسها[29].

دعّمت **سنوات التسعينيات** إلى حد كبير منطق تقوية آلية السوق من خلال الإصلاحات المؤسسية، هذا المنطق أصبح تدريجياً مادّة الخطاب الذي يتناول مفهوم **الحكم الرّشيد La bonne gouvernance**، لكن، بقي استحضار مفهوم الحكم الرّاشد أسهل بكثير من تحديده بوضوح، على الرّغم من محاولةِ البنك العالمي في عام **1992** نشر كُتيب يحمل عنوانًا جذّابًا **Governance and development**، أكّد فيه رئيس البنك العالمي **بريستون** أثناء تقديمه بأنّ وجود الحكم الرشيد هو مكمّل ضروري لضمان جودة السياسات الاقتصادية: وجود قطاع عام فعال وخاضع للمساءلة، وإطار سياسي يمكن التنبؤ به وشفاف، هي العناصر الأكثر أهمية للتشغيل الفعّال للأسواق والحكومات. وفي **نهاية التسعينيات**، دخل البنك العالمي في نقاش ذي أهمية سياسية، حول ما يمكن فهمه على أنه تعبير عن الحكم الرشيد؛ ارتبط بمسألة إعادة تعريف كفاءة التوزيع على أساس يوفّق بين ديناميكيات النمو والحد من الفقر وتعزيز العدالة.

### الفرع الخامس: الحوكمة العالمية

وفقًا لـ**هرميت Hermet**، من المرجّح أن يعود تاريخ تأسيس مفهوم **الحوكمة العالمية Gouvernance globale** إلى عام **1992**، وهو تاريخ ظهور مؤلّف **Governance without Government** الذي حرّره **James Rosenau** et **Ernst- OttoCzempiel**، لكن اللحظة

الكبيرة جاءت في عام 1995، عندما أصدرت **لجنة الحوكمة العالمية La Commission on Global Governance** التي تم إنشاؤها بمبادرة من **ويلي برانت Willy Brandt**، تقريرًا مليئًا بالأفكار المتّفق عليها حول هذا الموضوع. يستند فيها هذا المفهوم على مؤسسات قوية متحرّرة من فكرة السيادة **libres de souveraineté** بلغة **James Rosenau**، مثل: صندوق النقد الدولي (**FMI**)، والبنك العالمي (**BM**)، ومن ثمَّ منظمة التجارة العالمية (**OMC**)، المنتدى الاقتصادي العالمي أو المنتدى الاجتماعي العالمي، المنظمات غير الحكومية (**ONG**) والحركات الاجتماعية. ومع ذلك، تحظى المنظمات الحكومية الدولية **Les organisations intergouvernementales** والجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة الكبرى من بين الشركاء غير السياديين، بقبولٍ أكبر في الحوكمة العالمية مقارنةً بالمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، ويقع الفاعلون السّياديون من الدّول أو أصحاب المصلحة **Stakeholders** مع بعض الدول القوية اقتصاديًا وعسكريًا (**G8**)، وتلك التي تهيمن على المؤسسات الدولية (**FMI, Banque mondiale, OMC, OCDE**)، في قمّة هيراركيتها، وهي التي تضع الأجندة العالمية **L'agenda mondial** وقواعد العولمة حسب مصالحها الخاصة[30].

**الفرع السادس: الحوكمة الأوروبية**

يُقصد بمصطلح "الحوكمة الأوروبية" القواعد والعمليات والسلوكيات التي تؤثر على طريقة ممارسة السلطات على المستوى الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بالانفتاح والمشاركة والمساءلة والفعالية والتماسك[31].

في **25 يونيو 2001**، كتب رئيس المفوضية الأوروبية **رومانو برودي Romano Prodi** في رسالةٍ مرفقةٍ بالكتاب الأبيض للاتحاد الأوروبي حول الحوكمة: "سألت نفسي عن كيفية فتح نظام الاتحاد الأوروبي لمشاركةٍ أكبر، وكيفية جعله أكثر خضوعًا للمساءلة وأكثر فاعلية وتماسكًا ..."[32].

يُعالج **الكتاب الأبيض حول الحوكمة الأوروبية** مسألة كيفية استخدام الاتحاد الأوروبي للسُّلطات التي يمنحها مواطنوه؛ أي كيفية عمل الأشياء التي ينبغي القيام بها. وهنا يقترح الكتاب الأبيض الانفتاح على المزيد من الأشخاص والمنظّمات في تشكيل وتقديم سياسة الاتحاد الأوروبي[33]. إنّ الاستخدام الأفضل للقوى يجب أن يَربط الاتِّحاد الأوروبي بشكلٍ أوثق بمواطنيه ويُؤدِّي إلى سياساتٍ أكثر فاعلية، ومن أجل تحقيق ذلك، يجب على الاتّحاد الجمعَ بشكلٍ أفضل بين أدوات

السّياسة المختلفة مثل التشريع والحوار الاجتماعي والتمويل الهيكلي وبرامج العمل، بما يُساهم في تعزيز وتجديد **نهج المجتمع Community method**، نهجٌ أقل تنازليًا **less top-down** وأكثر فعالية **more effectiveness**، وذلك باستكمال أدوات السِّياسة الخاصّة به بالأدوات غير التشريعية، بما يضمن تنوع وفعالية الاتّحاد، ويضمن المعاملة العادلة لجميع الدّول الأعضاء من الأكبر إلى الأصغر، وَيُوفِّر وسيلةَ للتحكيم بين المصالح المختلفة عن طريق تمريرها عبر **مُرشّحات Filters** متتالية: المصلحة العامة على مستوى المفوضية، التمثيل الديمقراطي على مستوى البرلمان الأوروبي، تضمن محكمة العدل الأوروبية احترام سيادة القانون[34]. وهنا، يتم تعريف **الحوكمة الأوروبية** من خلال أسبقية المعيار المتفاوض عليه على القانون المصوَّت عليه ديمقراطيًا[35].

## الفرع السابع: نموذج حوكمة الدولة في الصين

بشكلٍ عام، يتم تعريف نموذج التنمية **Development model** على أنّه مجموعة أدوات السياسة العامة التي يمكنها تحقيق أهداف التنمية بشكل فعّال. وبالتالي، ينبغي اعتبار نموذج حوكمة الدولة في الصين **China's state governance model** الذي عزّز التنمية الاقتصادية فيها نموذجًا ناجحًا نسبيًا، وله أهمية عالمية معيّنة. يتم التعبير عن هذا النموذج في الخطاب الإيديولوجي الرّسمي الصيني بمصطلحاتٍ على غرار **المسار الصيني Chinese path** و**الاشتراكية ذات الخصائص الصينية Socialism with Chinese characteristics**[36].

مكّنت **الجلسة الثالثة للّجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني** من تحقيق التحوّل الأساسي لأولويات السياسة الصينية نحو سياسات التنمية الاقتصادية، والتي اتسمت بالخصائص العامة التي نوردها على النحو الآتي:

- تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح في ظل الليبرالية الجديدة، إصلاح أنظمة التسيير التقليدي للاقتصاد المخطّط، وإدخال استراتيجية التسويق والمبادئ التنافسية.

- تبني مقاربة الحوكمة المعتدلة **Moderate governance approach**، إصلاح النموذج التقليدي للقيادة الموحدة، والبدء في التأكيد على الحكم القائم على القانون **Law-based governance** والديمقراطية في حوكمة الدولة **Democracy in state governance**.

- ظهور علاقات تعبئة عالية بين الدّولة والمجتمع، من خلال تعبئة الحكومة (الحكومة المركزية وخاصة الحكومات المحلية)، تعبئة المجتمع (المنظمات الاجتماعية بما في ذلك المؤسّسات التقليدية)، وتعبئة الأفراد (الموظفون العموميون في القطاعات العامة وأفراد المجتمع) للمشاركة جميعًا في النّمو الاقتصادي[37].

بدأ التركيز على **نموذج الصين China model** بمقارنة **إجماع بكين Beijing Consensus**، وهو مصطلح استخدمه **جون كوبر رامو John Cooper Ramo** في عام **2004** لوصف نهج التنمية الفريد للصين، ومصطلح **إجماع واشنطن Washington Consensus** الذي استخدمه **جون ويليامسون John Williamson's** في عام **1989**، والذّي يقدِّم للدول النامية رؤية بديلة لـ "**إجماع واشنطن**"[38]. في المقابل، حلّلت دراساتٌ أخرى نموذج حوكمة الدّولة في الصين من منظور العلاقة بين السّوق والحكومة، وَوقفت من خلالها على مجموعة من التناقضات: حقّق هذا النّموذج بشكلٍ أساسي الهدف النّهائي الذي تسعى إليه السِّياسة العامّة الصِّينية على المستوى الكلّي من وراء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح في ظل الليبرالية الجديدة، لكن، كلّ ذلك في ظلِّ درجةٍ عالية من سيطرة الحزب وإدارته على الحكومة والمجتمع. لذلك، غالبًا ما يوصف هذا النموذج على أنّه مزيجٌ من الحرّية الاقتصادية والقمع السياسي[39].

**الخاتمة**

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ الحوكمة مفهومٌ غربيّ موغِلٌ في القدم. تمت إعادة تخصيصه في الاقتصاد والعلوم السياسية بمعانٍ مختلفة، حتى صار الحديث عن الحوكمة بصيغة الجمع "**governances**". الشيء الذي يبيّن بأنّ المفاهيم ترتحل وتسافر بلغة الفيلسوف الفرنسي **جيل دولوز**، وأثناء هذا الارتحال تتأثّر دلالاتها بقيم ومؤسّسات وسياسات أخرى بما يضفي عليها معانٍ جديدة.

**الهوامش:**

(1) يوسفي علاء الدين، ونوغي نبيل: الحكامة المحلية قراءة في المضامين النظرية للمفهوم، المجلة الجزائرية للحقوق السياسية ،ع04، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسليت، الجزائر، ديسمبر 2017، ص.485.

(2) المرجع نفسه، ص 486.

(3) أماني قنديل، موسوعة المجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008، ص.153.

(4) أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد -إطار نظري- (الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.54.

(5) Gaoussou Diarra, Patrick Plane, La Banque mondiale et la genèse de la notion de bonne gouvernance, Mondes en Développement, Vol.40, 2012/2, n°15, P.51

(6) Sophie Richard, Thierry Rieu, Une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France. P.3.

(7) أماني قنديل، المرجع نفسه، ص.153.

(8) أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، المرجع السّابق، ص.55.

(9) رمضان زبيري، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص.258.

*التاريخانية: مراعاة سياق تاريخي معيَّن لفهم مفهوم ما.

(10) Charles Tournier, Le concept de gouvernance en science politique, Pap. Polit. Bogota (Colombia), Vol. 12, n°. 1, 2007, p-p. 66-67.

(11) Jaune Pierre Gaudin, pourquoi la gouvernance?, Paris, Presse de Science Po, La bibliothèque du Citoyen, 2002, p.179.

(12) Robert Joumard, Le concept de gouvernance, Laboratoire Transports et Environnement, Rapport n° LTE 0910, France, Novembre 2009, P. 9.

(13) Darine BAKKOURI,(2013), Un essai de définition du concept de gouvernance, Revue Etude et société, n°5, p.54.

(14) Olivier Paye, La gouvernance D'une notion polysémique à un concept politologique, Études internationales, vol. 36, n° 1, 2005, p.14.

(15) Tino Raphaël Toupane, La gouvernance : evolution, approches theoriques et critiques du concept», SEMINARUL GEOGRAFIC "D. CANTEMIR" NR. 29 / 2009, P.98.

(16) François Rangeon, Le gouvernement local, Université de Picardie Jules Verne. P.172.

(17) Tino Raphaël Toupane, Op.Cit. P.98.

(18) François Rangeon, Op.Cit. P.172.

(19) Charles Tournier, Le concept de gouvernance en science politique, Pap. Polit. Bogota (Colombia), Vol. 12, n°. 1, 2007, p.67.

(20) Dominique Lorrain, Administrer, gouverner, regular, in governance. Les Annales de la Recherche Urbaine. Année 1998, p.85.

(21) Fabienne Leloup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur, La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale?, Lavoisier Géographie, Économie, Société 7 (2005), P.324.

(22) GUY HERMET, UN RÉGIME À PLURALISME LIMITÉ ? À PROPOS DE LA GOUVERNANCE DÉMOCRATIQUE, Revue française de science politique, 2004/1 Vol. 54, P.163.

(23) Ministère de l'Equipement, des Transports et du Logement. Gouvernance: dossier documentaire, Centre de documentation de l'urbanisme (CDU), Octobre 2009. P.9.

(24) Dominique Lorrain, Op.Cit. P.87.

(25) Ministère de l'Equipement, des Transports et du Logement, Op.Cit. P.9.

(26) Dominique Lorrain, Op.Cit. P.87.

(27) Idem. P.86.

(28) Robert Joumard, Le concept de gouvernance, INRETS, 2009, p.11.

(29) أماني قنديل، مرجع سابق، ص.155.

(30) Idem, P-P.11-12.

(31) Idem, P.8.

(32) Schout Adriaan, Jordan Andrew, Coordinated European governance: Self organising or centrally steered?, CSERGE Working Paper EDM, No. 03-14, University of East Anglia, The Centre for Social and Economic Research on the Global Environment (CSERGE), Norwich, 2003. P.1.

(33) Commission of the European Communities, Op.Cit. P.3.

(34) Idem, p-p.7-8.

(35) Robert Joumard, , Op.Cit .P-P.12-13.

(36) Idem, p.3.

(37) Idem, p.1.

(38) Zhili Bai, Juan Liu, China's governance model and system in transition, Journal of Contemporary East Asia Studies, 24 mar 2020. p.p. 1.4

(39) Zhili Bai, Juan Liu, Op.Cit. P.3.